الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/84
26 February 2021
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع السادس والثمانون
مونتريال، 2-6 نوفمبر/تشرين الثانى 2020
مؤجل: إلى 8-12 مارس/آذار 2021 [1]

استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74(د))

معلومات أساسية

1- في اجتماعها السابع (يونية/حزيران 1992)، وافقت اللجنة التنفيذية لأول مرة على مشروعات التعزيز المؤسسي[2]، على أساس الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/7/20، "التعزيز المؤسسي"، التى حددت سقفا إشاريا وفئات لتمويل مشروعات التعزيز المؤسسي.[3]

2 ومنذ ذلك الوقت، ناقشت الجنة التنفيذية مسائل تتعلق بتمويل مشروعات التعزيز المؤسسي بطريقة تتسم بالتوقيت المناسب، وأساسا عندما وافقت الأطراف على التزامات اضافية للامتثال بموجب بروتوكول مونتريال. وخاصة:

(أ) في اجتماعها التاسع عشر (مايو/آيار 1996)، ناقشت اللجنة التنفيذية مستويات التمويل لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي حيث أن مشروعات التعزيز المؤسسي الموافق عليها لبلدان المادة 5

[1] بسبب فيروس كورونا (كوفيد-19)

[2] تمت الموافقة على مشروعات التعزيز المؤسسي لشيلى والأردن والمكسيك

[3] الفئة 1: البلدان ذات استهلاك كبير (أكثر من 000 10 طن من قدرات استنفاد الأوزون – حتى 000 400)؛ الفئة 2: البلدان ذات استهلاك متوسط (5000 – 000 10 طن من قدرات استنفاد الأوزون – حتى 000 300)؛ الفئة 3: البلدان ذات استهلاك قليل (أقل من 5000 طن من قدرات استنفاد الأوزون – حتى 000 170). وكانت مستويات التمويل إشارية وتأخذ في الاعتبار احتياجات وظروف الأطراف على أساس كل حالة على حدة. وكانت عناصر تمويل الدعم المؤسسي هى معدات المكاتب وتكاليف الموظفين وتكاليف التشغيل. وتمت الموافقة على التمويل لمدة ثلاث سنوات.

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

عديدة قد تم الانتهاء منها، وقررت، من بين جملة أمور، بأن التجديدات الأولية ستكون عند نفس مستوى التمويل لكل سنة لأن الموافقة الأولى هى مدة سنتين وعلى شرط تقديم تقرير مرحلى وخطة واضحة للأعمال في المستقبل؛ ويتعين أن يكون أي تجديد تال لمدة سنتين أيضا (المقرر 29/19)؛

(ب) وفي اجتماعها الخامس والثلاثين (ديسمبر/كانون الأول 2001)، وفي سياق مناقشة ورقة حجرة مؤتمر "مقترح لتنفيذ المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجى المعتمد من قبل اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثانى والثلاثين"[4] قررت اللجنة التنفيذية، من بين جملة أمور، أن جميع مشروعات التعزيز المؤسسي وتجديداتها عند مستوى 30 في المائة أعلى من المستوى المتفق عليه تاريخيا. وهذا ما سوف يساعد البلدان على الاضطلاع باطارها الاستراتيجى الجديد المتفق عليه كما سوف يعطيها المزيد من الدعم لمجالات حرجة مثل توعية الجمهور (المقرر 57/35)؛

(ج) في اجتماعها التاسع والخمسين، قررت اللجنة التنفيذية تمديد الدعم المالى لتمويل التعزيز المؤسسي لأطراف المادة 5 ما بعد عام 2010 حتى ديسمبر/كانون الأول 2011؛ السماح لأطراف المادة 5 تقديم مشروعاتها للتعزيز المؤسسي باعتبارها مشروعات قائمة بذاتها أو في إطار خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (المقرر 47/59)؛

(د) في اجتماعها الحادى والستين (يولية/تموز 2010)، قررت اللجنة التنفيذية الحفاظ على تمويل العزيز المؤسسي عند المستويات الحالية، وتجدد مشروعات التعزيز المؤسسي لمدة عامين كاملين بدء من الاجتماع الحادى والستين[5]، واستعراض التمويل المتواصل لتعزيز المشروعات عند تلك المستويات في أول اجتماع في عام 2015 (المقرر 43/61(ب)؛

(هـ) في اجتماعها الرابع والسبعين (مايو/آيار 2015)، نظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51، "استعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي (المقرر 43/61(ب)[6]" ومن بين جملة أمور منها،

(1) وافقت على جميع مشروعات التعزيز المؤسسي وتجديداتها عند مستوى نسبة 28 في المائة أعلى من المستوى المتفق عليه تاريخيا، بحد أدنى لتمويل التعزيز المؤسسي قدرة 000 45 دولار أمريكي في السنة، من أجل الاستمرار في دعم الامتثال لبروتوكول مونتريال ومواجهة التحديات المتصلة بإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تمشيا مع المقرر 6/19 والانتقال إلى البدائل التى تقلل الأثر البيئي إلى أدنى حد؛

(2) قررت مراجعة التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل، في أول اجتماع للجنة التنفيذية يعقد في عام 2020؛[7]

---

[4] ترد المناقشة في الفقرات من 100 إلى 111 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/35/67

[5] سمح لأطراف المادة 5 تقديم مشروعاتها للتعزيز المؤسسي باعتبارها مشروعات قائمة بذاتها أو في إطار خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تمشيا مع المقررين 17/59 و47/59(ب).

[6] تستعرض الوثيقة تاريخ تمويل التعزيز المؤسسي؛ وتقيم علاقة دعم التعزيز المؤسسي في المساهمة في تحقيق امتثال بلدان المادة 5 لبروتوكول مونتريال وتحدد مدى أنشطة الوحدات الوطنية للأوزون التى تضطلع بها لتحقيق الامتثال لتدابير الرقابة على المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية ما بعد عام 2015؛ ومدى صلتها بأشكال أخرى من التعزيز المؤسسي وبناء القدرات المقدم من خلال وحدات إدارة المشروعات وبرنامج المساعدة على الامتثال لليونيب.

[7] على ضوء جائحة كوفيد-19، وافقت اللجنة التنفيذية على تأجيل اجتماعها الخامس والثمانين، الذي كان من المزمع عقده في الأصل في الفترة 25-29 مايو/آيار 2020 على أن يعقد بالتتابع مع الاجتماع السادس والثمانين في توفمبر/تشرين الثانى 2020. ومن أجل ضمان مواصلة الأنشطة المتعلقة بالامتثال في بلدان المادة 5، ولخفض حمل عملها عندما تنعقد، قررت اللجنة التنفيذية تنفيذ عملية موافقة في ما بين الدورات للمشروعات والأنشطة التى كانت ستقدم إلى الاجتماع الخامس والثمانين؛ وسوف تشمل بنود جدول الأعمال التى لم تنظر في ما بين الدورات في جدول أعمال الاجتماع السادس والثمانين. وبناء على تطور الجائحة، قامت اللجنة التنفيذية بتأجيل كلا الاجتماعين .

(3) قررت الاستمرار في استخدام الشكل الحالى لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي الموافق عليه في الاجتماع الحادى والستين (43/61(ج) مع تعديل ينبغى إدراجه في القسم 10 للاشارة إلى مؤشرات الأداء (المقرر 51/74(ج) و(د) و(هـ)).

3 أعدت الأمانة هذه الوثيقة استجابة للمقرر 51/74(د)(2).

مسائل متعلقة بالتعزيز المؤسسي بعد الاجتماع الرابع والسبعين

4 منذ الاجتماع الرابع والسبعين، عقدت الأطراف في بروتوكول مونتريال واللجنة التنفيذية عدة مناقشات واعتمدت مقررات ترتبط مباشرة بمشروعات التعزيز المؤسسي، كما تم إيجاز ذلك أدناه.

5 في اجتماعها الثامن والعشرين (أكتوبر/تشرين الأول 2016)، اعتمدت الأطراف تعديل كيغالى[8] والمقرر 12/28 المتعلق بتعديل الخفض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية. وفي ما يتعلق بالتعزيز المؤسسي، طلب المقرر 2/28 من اللجنة التنفيذية:

(أ) تضمين أنشطة التمكين التالية من أجل تمويلها في ما يتعلق بالخفض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية: بناء القدرات والتدريب على مناولة بدائل الهيدروفلوروكربون في قطاعات الخدمة والتصنيع والإنتاج؛ التعزيز المؤسسي؛ المادة 4 باء الترخيص؛ الإبلاغ؛ المشروعات التدليلية؛ وضع استراتيجيات وطنية (الفقرة 20)؛

(ب) زيادة دعم التعزيز المؤسسي للألتزامات الجديدة المتعلقة بالمواد الهيدروفلوروكربونية (الفقرة 21).

6 نتيجة لاعتماد تعديل كيغالى، في الاجتماع السابع والسبعين (نوفمبر/تشرين الثانى 2016)، سعت الأمانة للحصول على توجيه من اللجنة التنفيذية بشأن طريقة لتناول المقرر 2/28[9] ، ملاحظة أن في اجتماعها الرابع والسبعين، قررت اللجنة التنفيذية استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل. وبعد مناقشة[10]، طلبت اللجنة من الأمانة، من بين جملة أمور، إعداد وثيقة تحتوى على معلومات أولية استجابة للعناصر في المقرر 12/28 التى تطلب من اللجنة التنفيذية اتخاذ تدابير، تتناول من بين مسائل أخرى، الأنشطة التمكينية اللازمة لمساعدة بلدان المادة 5 في البدء في الإبلاغ وأنشطتها التنظيمية في العلاقة بتدابير الرقابة على الهيدروفلوروكربون (المقرر 59/77(ب)(2))؛

7- واستجابة للمقرر 59/77(ب)(2)، في اجتماعها الثامن والسبعين (أبريل/نيسان 2017)، نظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقتين التاليتين:

(أ) UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/6 "معلومات ذات صلة بوضع مبادئ توجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5: الأنشطة التمكينية"، التى تستعرض المقررات والمبادئ التوجيهية التى اعتمدتها الأطراف واللجنة التنفيذية ذات العلاقة بالأنشطة التمكينية الواردة في الفقرة 20 من المقرر 2/28، باستثناء التعزيز المؤسسي؛

(ب) UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/7، معلومات ذات صلة بوضع مبادئ توجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5: التعزيز المؤسسي"، التى استعرضت المسائل المتعلقة بالتعزيز المؤسسي على نحو منفصل عن الأنشطة التمكينية الأخرى، نظرا لعلاقتها بالتعزيز المؤسسي لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وعدد المقررات التى اعتمدتها اللجنة التنفيذية.

[8] المقرر 1/28، المرفق الأول من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/28/12

[9] مسائل متعلقة باللجنة التنفيذية ناشئة عن الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف في بروتوكول مونتريال (UNEP/OzL.Pro/77/70/Rev.1).

[10] الفقرة من 205 إلى 2012 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/77/76.

8- في اجتماعها الرابع والثمانين (ديسمبر/كانون الأول 2019)، نظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/65 التى تعرض "تحليل للانعكاسات المترتبة على التنفيذ الموازي أو المتكامل لأنشطة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية (المقرر 69/81)". وتعرض الوثيقة، من بين جملة أمور، تحليلا للمدى الذي كان متوقعا لأنشطة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية لتنفيذها بطريقة متكاملة أو موازية في قطاعات الإنتاج والاستهلاك والتصنيع وخدمة التبريد خلال الفترة 2020-2030؛ وبالنسبة لكل قطاع من هذه القطاعات، يشمل التحليل مسائل متعلقة بتوافر الموارد وفاعلية التكلفة وقدرة مؤسسات الصندوق بما في ذلك الوحدات الوطنية للأوزون، ومجالات تتطلب أن تقوم اللجنة بصياغة سياسات. وعلى أساس التحليل، لاحظت الوثيقة أن أنشطة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، مع أنشطة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الجارية، كان من المتوقع أن يتوسع نطاقها وتعقدها في عمل الصندوق المتعدد الأطراف.

نطاق وهيكل الوثيقة

9 تستعرض هذه الوثيقة وتحدث المعلومات في الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51 و UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/7، خاصة في ما يتعلق بأنشطة التعزيز المؤسسي وتناول التحديات المرتبطة بتعديل كيغالى، مع الأخذ في الاعتبار الوثائق التى نظرت فيها اللجنة التنفيذية والمقررات التى اعتمدتها الأطراف واعتماد اللجنة التنفيذية بعد ذلك تعديل كيغالى. وتقيم أيضا علاقة دعم التعزيز المؤسسي في المساهمة في تحقيق امتثال بلدان المادة 5 لتدابير الرقابة لبروتوكول مونتريال، وتحدد مدى الأنشطة التى يتعين على الوحدات الوطنية للأوزون الاضطلاع بها لتحقيق تدابير الرقابة على المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والمواد الهيدروفلوروكربونية بين عام 2020 و2030. وتستعرض الوثيقة أيضا شكل الإبلاغ عن التعزيز المؤسسي وطلبات التجديد ومؤشرات الأداء التى أضيفت في الاجتماع الرابع والسبعين؛[11] وتقدم توصية.

10- تشمل الوثيقة المرفقات التالية:

أولا موجز لتطور قواعد وسياسات تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي

ثانيا قائمة بالوثائق الرئيسة بشأن سياسة التعزيز المؤسسي

ثالثا موجز لمؤشرات الأداء المستخدمة لكل هدف للتعزيز المؤسسي

11- عند إعداد هذه الوثيقة، أخذت الأمانة في الاعتبار قواعد وسياسات اللجنة التنفيذية لتمويل التعزيز المؤسسي؛ الوثائق السابقة بشأن التعزيز المؤسسي؛ المناقشات مع الوكالات الثنائية والمنفذة في ما يتعلق بالمسائل التى تم تحديدها عند استعراض طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي المقدمة نيابة عن بلدان المادة 5.

12- نظرا للقيود التى فرضتها جائحة كوفيد-19، لم تتمكن الأمانة من مناقشة المسائل المتعلقة بمشروعات التعزيز المؤسسي، خاصة بشأن الحاجة لتحديث شكل الإبلاغ الحالى ومؤشرات الأداء مع الوكالات الثنائية والمنفذة.

وثاقة الصلة بدعم التعزيز المؤسسي خلال الفترة 2020-2030

13- كان الدعم المالى المقدم من خلال مشروعات التعزيز المؤسسي مساهما رئيسيا في تحقيق بلدان المادة 5 لتدابير الرقابة لبروتوكول مونتريال؛ وقدمت جميع بلدان المادة 5 تفاصيل بشكل منتظم عن دور ووضع الوحدة الوطنية للأوزون في داخل الإدارة الوطنية وخطوط إبلاغها، وكيف أن برامج حماية طبقة الأوزون موجودة في هيكل حكومة البلد. وفضلا عن ذلك، سمح دعم التعزيز المؤسسي لبلدان المادة 5 بناء قدراتها ودعم دورها كشركاء كاملين في بروتوكول مونتريال.

[11] تنطبق عملية تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي كل سنتين باستخدام الشكل الموافق عليه ومؤشرات الأداء فقط على على البلدان التى لديها مشروعات تعزيز مؤسسي قائمة بذاتها، وليس التى يكون فيها التعزيز المؤسسي متكاملا مع خططتها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

14 خلال الفترة 2020-2030، ستقوم جميع بلدان المادة 5 بتنفيذ أنشطة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (وتحقيق إزالة تامة بحلول عام 2030، باستثناء ذيل الخدمة) والبدء في الخفض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية (وتحقيق التجميد من قبل المجموعة 1 والمجموعة 2 لبلدان المادة 5 ، وخفض بنسبة 10 في المائة من استهلاك المواد الهيدروفلوروكربونية من قبل المجموعة 1 لبلدان المادة 5).

15 يعرض الجدول 1 قائمة اشارية للأنشطة الرئيسة التى تحتاج بلدان المادة 5 إلى تنفيذها لتلبية التزامات الامتثال بموجب بروتوكول مونتريال. وسوف تقوم الوحدات الوطنية للأوزون بدور رئيسي في تنفيذ هذه الأنشطة.

الجدول 1. أهداف الامتثال والأنشطة المحتملة للخفض التدريجي/الإزالة بين 2020 و2030

السنة	هدف الامتثال[12]	الأنشطة المحتملة[13]
2020	خفض بنسبة 35 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية سنة أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان تصنيع الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 15 إلى 20 بلدا
2021-2022	خفض بنسبة 35 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية سنة أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان تصنيع الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 15 إلى 20 بلدا إعداد خطط تخفيض تدريجى للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات
2023	خفض بنسبة 35 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان تصنيع الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 15 إلى 20 بلدا إعداد خطط تخفيض تدريجى للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات خدمة الهيدروفلوروكربون بموجب خطط الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون لعدد من البلدان مشروعات استثمارية للهيدروفلوروكربون قائمة بذاتها
2024	خفض بنسبة 35 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تجميد عند خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1 سنة أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 2	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان تصنيع الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 15 إلى 20 بلدا إعداد خطط تخفيض تدريجى للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات خدمة الهيدروفلوروكربون بموجب خطط الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون لعدد من البلدان مشروعات استثمارية للهيدروفلوروكربون قائمة بذاتها
2025-2026	خفض بنسبة 67.5 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تجميد عند خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1 سنة أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 2	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان تصنيع الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 10 بلدان إعداد خطط تخفيض تدريجى للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات خدمة الهيدروفلوروكربون بموجب خطط الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون لعدد من البلدان مشروعات استثمارية للهيدروفلوروكربون قائمة بذاتها

[12] التزمت بعض بلدان المادة 5 في اتفاقاتها مع اللجنة التنفيذية بالاسراع بعمليات خفض استهلاك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

[13] إن أنشطة التمكين للخفض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5 (الموافق عليها وسوف يوافق عليها)، والمشروعات الاستثمارية القائمة بحد ذاتها للمواد الهيدروفلوروكربونية التى تمت الموافقة عليها لتوفير معلومات تفصيلية بشأن التكاليف الإضافية للتحول، لم ترد في الجدول.وأيضاء، عدد البلدان هو اشارى.

السنة	هدف الامتثال[12]	الأنشطة المحتملة[13]
2027	خفض بنسبة 67.5 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تجميد عند خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان تصنيع الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 10 بلدان إعداد خطط تخفيض تدريجي للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات خدمة الهيدروفلوروكربون بموجب خطط الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون لعدد من البلدان مشروعات استثمارية للهيدروفلوروكربون قائمة بذاتها
2028	خفض بنسبة 67.5 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية خفض بنسبة 10% من خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1 تجميد عند خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 2	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان تصنيع الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 10 بلدان إعداد خطط تخفيض تدريجي للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات خدمة الهيدروفلوروكربون بموجب خطط الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون لعدد من البلدان مشروعات استثمارية للهيدروفلوروكربون قائمة بذاتها
2029	خفض بنسبة 67.5 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تجميد عند خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1 تجميد عند خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 2	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان إعداد خطط تخفيض تدريجي للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات خدمة الهيدروفلوروكربون بموجب خطط الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون لعدد من البلدان مشروعات استثمارية للهيدروفلوروكربون قائمة بذاتها
2030	1 خفض بنسبة 100% من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، باستثناء ذيل الخدمة خفض بنسبة 10% من خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1 تجميد عند خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 2	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان إعداد خطط تخفيض تدريجي للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات خدمة الهيدروفلوروكربون بموجب خطط الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون لعدد من البلدان مشروعات استثمارية للهيدروفلوروكربون قائمة بذاتها

مسؤوليات الوحدة الوطنية للأوزون على ضوء إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون

16 إن المساهمة الجارية للتعزيز المؤسسي للالتزامات الامتثال للهيدروكلوروفلوروكربون لبلدان المادة 5، سواء من خلال مشروعات قائمة بذاتها أو عندما تتكامل في خطط وطنية، يمكن ايجازها كما يلى:

(أ) مساعدة السلطات المعنية في وضع وإنفاذ تشريعات وقواعد للرقابة ورصد استهلاك وإنتاج (حسب الاقتضاء) المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية؛ العمل عن كثب مع إدارات الجمارك بشأن مسائل بما فيها تطبيق أي مراجعة لمصطلحات ورموز النظام المنسق للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والمواد غير المستنفدة للأوزون التى تم استخدامها تدريجيا؛

(ب) تنسيق جمع وتحليل وتقديم بيانات عن استهلاك وإنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال والتقارير المرحلية بشأن تنفيذ البرامج القطرية؛[14]

[14] إن الوحدة الوطنية للأوزون هى جهة الاتصال لجمع واستعراض البيانات لتقديمها إلى أمانة الصندوق (بحلول 1 مايو/آيار من كل عام) وبيانات المادة 7 لتقديمها إلى أمانة الأوزون (بحلول 30 سبتمبر/أيلول من كل عام).

(ج) التنسيق على المستوى الوطنى إعداد وتقديم مراحل خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية،[15] وتخطيط وتنظيم وتوجيه وقيادة تنفيذ جميع الأنشطة المطلوبة للتنفيذ الكفؤ لخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية؛

(د) ضمان استدامة إزالة المواد المستنفدة للأوزون من خلال الرصد والإبلاغ والتحقق.[16]

مسؤوليات جديدة للوحدات الوطنية للأوزون على ضوء تعديل كيغالي

17- بالاضافة إلى مسؤولياتها الحالية لتيسير إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والإنتقال إلى بدائل تقلل من الأثر البيئي إلى أدنى حد (المقرر 51/74(ج))،[17] ستضطلع الوحدات الوطنية للأوزون بمسؤوليات جديدة بموجب تعديل كيغالى، كما تم إيجازه أدناه.

التصديق على تعديل كيغالى[18]

18 تقوم الوحدات الوطنية للأوزون بدور رائد في التدابير الإدارية المطلوبة للتصديق على تعديل كيغالى، الذي يتضمن فهما لتعديل كيغالى نفسه، وتحليلا لاستهلاك البلدان من الهيدروفلوروكربون (والانتاج إذا اقتضي الأمر) وتقييم للإطار الناظم والسياسة الحالية. وتنسق الوحدات الوطنية للأوزون الاستشارات مع الإدارات الحكومية المسؤولة عن المناخ وكفاءة الطاقة ومسائل أخرى، وكذلك مع الأطراف الفاعلة الأخرى (مثل، روابط الصناعة والتجارة) لتنسيق الجهود وتجنب المواقف المتناقضة بين بروتوكول مونتريال والاتفاقيات البيئية الأخرى (مثل، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ).

التشريع والقواعد والمعايير

19 سيطلب من بلدان المادة 5 اعتماد وتنفيذ تشريعات وقواعد للرقابة ورصد استهلاك الهيدروفلوروكربون (وانتاجه كلما كان ممكنا)، بما في ذلك إدراج المواد الهيدروفلوروكربونية في نظم ترخيص وحصص الواردات/الصادرات الحالية.[19] وستكون هناك حاجة لتيسير الخفض التدريجى للمواد الهيدروفلوروكربونية واستخدام تكنولوجيات بديلة ذات احتمالية احترار عالمى منخفضة من خلال إصدار حظر على الواردات من معدات التبريد وتكييف الهواء القائمة على الهيدروفلوروكربون.

20- تحتاج قدرة الوحدات الوطنية للأوزون إلى دعم والاتصال مع لجان المعايير الوطنية لتعزيز اعتماد تكنولوجيات بديلة ذات احتمالية احترار عالمى منخفضة واستخدامها على نحو آمن، خاصة في ما يتعلق بقطاع التبريد وتكييف الهواء، من خلال وضع وتحديث و/أو تكييف مدونات ومعايير السلامة، ومن خلال بناء قدرات وتدريب الأطراف الفاعلة.

21- سيطلب من بلدان المادة 5 ذات مرافق إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22 وضع سياسات وقواعد وتنفيذها للرقابة على إنبعاثات المنتج الثانوى الهيدروفلوروكربون-23 والهيدروفلوروكربون وضمان الإبلاغ عنه، بما في ذلك كميات المنتج الثانوى الهيدروفلوروكربون-23 المولدة والمنبعثة. وبالاضافة إلى ذلك، سيطلب من بلدان المادة 5 ذات

[15] تجرى حاليا المرحلة الأولى من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 113 بلدا والمرحلة الثانية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 73 بلدا؛ وتم الانتهاء من المرحلة الأولى من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 32 بلدا.

[16] توفر الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/83 "استعراض الرصد الحالى والإبلاغ والتحقق وإنفاذ نظام الترخيص والحصص الذي وضع بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 85/84)" معلومات ذات علاقة بالتعزيز المؤسسي في هذا الصدد.

[17] ترد هذه الأنشطة في الفقرة 15 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51

[18] حتى 17 فبراير/شباط 2021، صدق 113 بلدا (73 من بلدان المادة 5) على تعديل كيغالى.

[19] يتعين على بلدان المادة 5 التى صدقت أو وافقت أو قبلت تعديل كيغالى أن تنشئ وتنفذ نظام ترخيص بحلول 1 يناير/كانون الثانى 2019، يتضمن مواد المرفق واو، مع ملاحظة أن هذه الأطراف التى ليست في وضع لإنشاء وتنفيذ نظام ترخيص حلول 1 يناير/كانون الثانى 2019 يمكن لها أن تتخذ هذه الإجراءات حتى 1 يناير/كانون الثانى 2021.

إنتاج من الهيدروفلوروكربون أن تقوم بخفض تدريجى لذلك الإنتاج تمشيا مع أهداف الامتثال المنصوص عليها في بروتوكول مونتريال، والإبلاغ عن إنتاجها من الهيدروفلوروكربون.

الإبلاغ عن البيانات بموجب البرنامج القطرى والمادة 7 من البروتوكول

22 سوف تحتاج بلدان المادة 5 إلى وضع منهجيات وتنفيذها لجمع البيانات والتحقق والإبلاغ[20]، مع ملاحظة أن الافتقار الحالى إلى مدونات جمارك محددة في النظام المنسق يشكل تحديات في ما يتعلق بإنشاء نظم ترخيص وحصص للهيدروفلوروكربون وقدرة موظفى الجمارك على تحديد الشحنات على نحو صحيح؛[21] وأن العديد من المواد الهيدروفلوروكربونية تستخدم في المخلوطات أكثر منها في مواد نقية وأن المخلوطات سوف تشكل جزء كبيرا من استهلاك الهيدروفلوروكربون؛ وأن إنبعاثات المنتج الثانوى الهيدروفلوروكربون-23 ستحتاج إلى أن تتناولها شركات إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22.

23- ستواصل الوحدة الوطنية للأوزون العمل عن كثب مع الجمارك وموظفى إنفاذ القانون لتحقيق الامتثال لأهداف بروتوكول مونتريال. وستكون هناك حاجة لبرامج تدريب لتوفير فهم صياغة المخلوطات المختلفة للهيدروفلوروكربون، واحتمالية احترارها العالمى المنخفضة وتعقيد المنهجية لحساب الاستهلاك المعبر عنه بمكافئ ثانى أكسيد الكربون.

التنسيق مع السلطات الحكومية والأطراف الفاعلة

24- ستقوم الوحدة الوطنية للأوزون بدور رئيسي خلال إعداد استراتيجية الخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون وخطة العمل لتلبية التزامات البلد بموجب تعديل كيغالى، وفي إدارة الدعم المالى من الصندوق المتعدد الأطراف.

25- ومثل استراتيجيات الخفض التدريجى للمواد المستنفدة للأوزون، ينبغى إدراج استراتيجية الخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون في الخطط الوطنية بالتشاور عن كثب مع متخذي القرارات والأطراف الفاعلة ذات العلاقة (مثل، سلطات الجمارك وإنفاذ القانون؛ مؤسسات التدريب/المدارس المهنية لتقنيي التبريد؛ روابط التبريد ومنظمات التجارة؛ والقطاعات الصناعية التى تستخدم مواد خاضعة للرقابة). ويتعين وضع وتنفيذ سياسات لدعم اختيار والإعتماد الآمن لتكنولوجيات بديلة مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات الوطنية بما في ذلك كفاءة الطاقة والأثر المحتمل على البيئة، خاصة على المناخ، مع ملاحظة أنه مازال هناك عدد من التكنولوجيات البديلة متاحة لبعض التطبيقات.

26- سيطلب إجراء مشاورات مع السلطات الحكومية والأطراف الفاعلة الأخرى المسؤولة عن تغير المناخ وكفاءة الطاقة لضمان منهج سائد للخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون. وتحتاج الوحدة الوطنية للأوزون أن تتعرف على السياسات والقواعد السارية في مجال كفاءة الطاقة ووضع البطاقات والمعايير؛ استراتيجية البلد لخفض إنبعاثات غازات الاحتباس الحرارى لتنسيق الأعمال بموجب تعديل كيغالي وبأهداف لا تقتصر على بروتوكول مونتريال فحسب، بل أيضا المساهمات المحددة الوطنية في ما يتعلق باتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

المعلومات والوعى الجماهيري

27 ستواصل الوحدة الوطنية للأوزون القيام بدور رئيسي في زيادة الوعى الجماهيرى والأطراف الفاعلة بتعديل كيغالي، بما في ذلك تصميم وإنتاج ونشر مواد إعلامية ومنشورات تتعلق بالهيدروفلوروكربون والبدائل ذات احتمالية احترار عالمى منخفضة وكفاءة الطاقة.

[20] وافقت الأطراف على أشكال جديدة للإبلاغ عن البيانات بموجب المادة 7 من البروتوكول ووافقت اللجنة التنفيذية على أشكال إبلاغ جديدة لبيانات البرناج القطرى.

[21] نظرت المنظمة العالمية للجمارك، من خلال اللجنة الفرعية للاستعراض المنسق واللجنة الفرعية العلمية، في طلب في المقرر 8/26 للأطراف في بروتوكول مونتريال لتعيين مدونات للنظام المنسق فردى لمعظم المواد الهيدروفلوروكربونية الشائعة.

المسؤوليات الجديدة للوحدة الوطنية للأوزون لتفعيل السياسة الجنسانية للصندوق المتعدد الأطراف

28 تمشيا مع السياسة بشأن تعميم المنظورالجنسانى للمشروعات المدعمة من الصندوق المتعدد الأطراف،[22] سوف يطلب من الوحدات الوطنية للأوزون ضمان وضع مؤشرات تتعلق بالمنظور الجنسانى وتكاملها وقياسها خلال تنفيذ جميع المشروعات التى يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف.

الدعم من خلال برنامج المساعدة على الامتثال لليونيب ووحدات تنفيذ المشروعات ورصدها

29- ناقشت اللجنة التنفيذية مسألة التماثلات المحتملة بين التكاليف الإدارية للوكالات ووحدات تنفيذ المشروعات ورصدها، والمدى الذي يمكن للوكالات أن تحول أموالا لإدارة المشروعات على المستوى الوطنى للوسطاء الماليين والوكالات المنفذة أو الحكومات في الاجتماع الثانى والثمانين[23] ومسائل تتعلق بوحدات تنفيذ المشروعات ورصدها والتعزيز المؤسسي والوكالات المنفذة بما في ذلك أنشطة وتمويل بموجب برنامج المساعدة على الامتثال لليونيب والوحدات الأساسية وعناصر أخرى لنظام التكاليف الإدارية ومعلومات عن تحقق مستقل على المستوى الوطنى في الاجتماع الثالث والثمانين.[24]

30 تم ملاحظة أن دور الوحدات الوطنية للأوزون كان مركزيا في إزالة المواد الخاضعة للرقابة وساهم في نجاح بروتوكول مونتريال على المستوى الوطنى. إن دور الوحدات الوطنية للأوزون في رصد وتنسيق والإبلاغ عن أنشطة بروتوكول مونتريال كان أوسع من دور وحدات تنفيذ المشروعات ورصدها. إن الإطار القانونى والمؤسسي الذي يسرته الوحدة الوطنية للأوزون يوفر الأساس لوحدة تنفيذ المشروعات ورصدها لتنفيذ خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية نظرا لأنها توفر الخبرة التقنية التى لم تكن متاحة في الوحدة الوطنية للأوزون، ومن ثم تساعد البلدان على تلبية التزامات الامتثال بموجب البروتوكول.

31 شملت الخدمات الأساسية التى قدمها برنامج المساعدة على الامتثال لليونيب، من بين جملة أمور، آلية بناء القدرات وعززت تبادل المعلومات والخبرة والمعرفة الفنية التى تدعم قدرة الوحدات الوطنية للأوزون والأطراف فاعلة على إنشاء بيئة تمكين لتنفيذ بروتوكول مونتريال.

تمديد مدة تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي

32- تمشيا مع المقرر 29/19، وبعد فترة الثلاث سنوات الأولية عند أول موافقة على مشروع تعزيز مؤسسي قدمت الوكالات الثنائية والمنفذة طلبات نيابة عن بلدان المادة 5 لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي لمدة سنتين. وعند إعداد هذه الوثيقة، استعرضت الأمانة الأثار المترتبة على البلدان والوكالات الثنائية والمنفذة والأمانة، واحتمال تمديد اللجنة التنفيذية مدة تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي من سنتين إلى ثلاث سنوات. وبالنسبة لأربعة بلدان من بلدان المادة 5 التى أدرجت مشروعات التعزيز المؤسسي في خططتها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، أصبحت الأنشطة المتعلقة بالتعزيز المؤسسي جزء من تنفيذ خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، وبالتالى يعتمد التمويل على توقيت تقديمات شرائح خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

33 وبالاضافة إلى هذا الاستعراض، لاحظت الأمانة أن تمديد تنفيذ مدة التجديدات لمشروعات التعزيز المؤسسي القائمة بذاتها يمكن أن يكون لها فوائد على المستوى القطري:

[22] في اجتماعها الرابع والثمانين، وافقت اللجنة التنفيذية، من بين جملة أمور، على سياسة تشغيلية لتعميم المنظور الجنسانى للمشروعات المدعمة من الصندوق المتعدد الأطراف وطلبت من الوكالات الثنائية والمنفذة تطبيق سياسة تشغيلية لتعميم المنظور الجنسانى من خلال دورة المشروع (المقرر 92/84(ب)).

[23] استعراض نظام التكاليف الإدارية: الواجبات والتكاليف المرتبطة بوحدات تنفيذ المشروعات ورصدها (UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/63)

[24] استعراض نظام التكاليف الإدارية: تحليل حسب وحدات تنفيذ المشروعات ورصدها والتعزيز المؤسسي والوكالات المنفذة بما في ذلك أنشطة وتمويل بموجب برنامج المساعدة على الامتثال لليونيب والوحدات الأساسية وعناصر أخرى لنظام التكاليف الإدارية ومعلومات عن تحقق مستقل على المستوى الوطنى (UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/39).

(أ) *تخفيض عبء الإجراءات*: لدى جميع بلدان المادة 5 إجراءات إدارية داخلية ينبغى اتباعها[25] لكل مشروع وافقت عليه اللجنة التنفيذية. وتستغرق هذه العمليات وقتا كبيرا، ومع ذلك ينبغى الإنتهاء منها قبل البدء في التنفيذ الفعلى للمشروع؛

(ب) *دعم التركيز على تنفيذ المشروعات*: بناء على الإجراءات الإدارية المطلوبة قبل البدء في التنفيذ، يكون الإطار الزمنى الفعلى لتنفيذ مشروعات التعزيز المؤسسي أقل من سنتين. وبلاضافة إلى ذلك، يشمل تقديم مقترح لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي بمدة 8 أسابيع قبل اجتماع اللجنة التنفيذية تقريرا مرحليا يغطى فقط ما بين 15 و18 شهرا من التنفيذ، نظرا لعدم كفاية الوقت لبعض مؤشرات الأداء لتحقيقها. ويسمح الإطار الزمنى لمدة ثلاث سنوات بفترة أطول للتنفيذ الفعال بين المراحل ويمكن الوحدة الوطنية للأوزون من تنفيذ أنشطة مقابل مؤشرات الأداء؛

(ج) *زيادة استقرار الوحدة الوطنية للأوزون والوقت لتوظيف الموظفين*: يمكن لبلدان المادة 5 الالتزام بعقود الموظفين طبقا لمدة مشروع التعزيز المؤسسي؛ إن تمديد المدة إلى ثلاث سنوات سوف يؤدى إلى خلق حوافز أكثر للموظفين للعمل مع الوحدة الوطنية للأوزون نظرا لفوائد العقود الأطول.

34- وينطبق أيضا تسهيل معالجة العبء على المستوى القطرى على الوكالات الثنائية والمنفذة. وبالاضافة إلى ذلك، سوف ينخفض حمل العمل للأمانة على أساس استعراض المشروعات، مع خفض مماثل لحمل العمل على أساس الاستعراض والنظر فيه والموافقة على الوثائق ذات العلاقة. ونظرا لأن لكل وكالة ثنائية ومنفذة آليتها الداخلية الخاصة بها للرصد المنتظم لتنفيذ مشروعات التعزيز المؤسسي، لن يخفض تمديد المدة إلى ثلاث سنوات نوعية مقترحات مشروعات التعزيز المؤسسي، ولن يعوق رصد اللجنة التنفيذية للمشروعات.

تمويل متطلبات التعزيز المؤسسي

35- منذ اجتماعها السابع، وافقت اللجنة التنفيذية على مبلغ 706 925 151 دولار أمريكي، زائدا تكاليف دعم الوكالة البالغة 770 151 8 دولار أمريكي لمشروعات التعزيز المؤسسي، يساوى نسبة 4.21 في المائة من مجموع التمويل الموافق عليه لمشروعات وأنشطة الصندوق المتعدد الأطراف. وحاليا، يتلقى 144 بلدا من بلدان المادة 5 تمويلا لمشروعات التعزيز المؤسسي، 140 منها لديها مشروعات تعزيز مؤسسي قائمة بذاتها وأربعة بلدان لديها مشروعات للتعزيز المؤسسي كجزء من خططتها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وإذا قدمت جميع بلدان المادة 5 التى لديها مشروعات التعزيز المؤسسي طلبات تمويل في نفس السنة، يصبح التمويل الشامل لمشروعات التعزيز المؤسسي لعدد 144 بلدا من بلدان المادة 5 لسنة واحدة مبلغ 506 012 10 دولار أمريكي (لم تقدم طلبات تمويل لعدد 144 بلدا في أي سنة).

36- وتاريخيا، زادت اللجنة التنفيذي مستوى تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي مرتين: في اجتماعها الخامس والثلاثين (ديسمبر/كانون الأول 2001) بنسبة 30 في المائة من المستوى الموافق عليه تاريخيا (المقرر 57/35)، وفي الاجتماع الرابع والسبعين (مايو/آيار 2015) بنسبة اضافية تبلغ 28 في المائة مع حد تمويل أدنى سنويا يبلغ 500 42 دولار أمريكي (المقرر 51/74)، يطبق فقط على مشروعات التعزيز المؤسسي القائمة بذاتها. إن المتوسط السنوى لتمويل مشروعات التعزيز المؤسسي هو حوالى 737 489 7 دولار أمريكي. دولار أمريكي وحاليا، يمول 61 بلدا عند مستوى أدنى يبلغ 500 42 دولار أمريكي سنويا.

37 لقد ساهم المستوى المنخفض نسبيا لتمويل التعزيز المؤسسي الموافق عليه مساهمة كبيرة في نجاح بروتوكول مونتريال باعتباره أول معاهدة دولية بيئية وحيدة تم التصديق عليها عالميا (بما في ذلك جميع تعديلاتها باستثناء تعديل كيغالى)، مع سجل يوضح أن جميع بلدان المادة 5 تمتثل لالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال. وينبغى مواصلة دعم التمويل بشكل كاف لمشروعات التعزيز المؤسسي لتمكين بلدان المادة 5 التى لم تصدق على

[25] مثلا، الحصول على موافقة من السلطة ذات العلاقة؛ الحاجة، بالنسبة للبلدان غير الناطقة بالانجليزية، إلى ترجمة وثائق تجديد التعزيز المؤسسي والاتفاقات القانونية ووثائق الدعم الأخرى قبل الموافقة، وتوقيع الاتفاقات؛ فتح حسابات مصرفية حسب ما يطلب نتيجة للقيود على النظم المالية (لا يمكن تحويل أموال حتى يتم فتح حساب مصرفى).

تعديل كيغالى أن تفعل ذلك، بينما يضمن امتثالها لأهداف إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المتفق عليها بموجب المقرر 6/19 والأهداف الجديدة للخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون بموجب تعديل كيغالى.

38 إن بدء نفاذ تعديل كيغالى سوف يضيف مزيدا من الواجبات على الوحدات الوطنية للأوزون بالاضافة إلى الموجودة حاليا، كما ورد أعلاه. وحتى فبراير/شباط 2021، صدق 79 بلدا من بلدان المادة 5 على تعديل كيغالى، يمثل 50 في المائة من مجموع عدد بلدان المادة 5. لقد بينت الخبرة مع إزالة الكلوروفلوروكربون والهيدروكلوروفلوروكربونية أن بعض أكثر الأنشطة تحديا المرتبطة بدعم الامتثال على المستوى القطرى تحدث في السنوات المباشرة قبل تاريخ أول تدبير رقابة على مواد معنية.

39 من الصعب قياس أثر زيادة حمل العمل هذا على الحاجة إلى تمويل اضافى للتعزيز المؤسسي يتعلق بالعمل في المستقبل في جميع بلدان المادة 5، خاصة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وبالرغم من القدرة المؤسساتية الحالية، بعضها أنشأ خلال إزالة المواد المستنفدة للأوزون بما في ذلك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، سوف تستخدم خلال عملية الخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون، وسوف تحتاج مؤسسات أخرى قائمة إلى الدعم لتحقيق مزيد من الفوائد من إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، مثل كفاءة الطاقة وخفض إنبعاثات ثانى أكسيد الكربون في الجو. وبالاضافة إلى ذلك، تقوم حاليا اللجنة التنفيذية بمناقشة مبادئ توجيهية لإعداد وتمويل خطط للخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون، وكذلك مبادئ توجيهية لتكاليف إزالة الهيدروفلوروكربون. وسوف تحدد المبادئ التوجيهية هذه، بمجرد الموافقة عليها، مستوى الجهود ومدى الإجراءات المطلوبة في كل بلد من بلدان المادة 5 لتنفيذ تعديل كيغالى بالرغم من خطط الخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون.

40 إن التحليل أعلاه لن يقدم أساسا قويا لمواصلة الحفاظ على دعم تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي فحسب، بل أيضا يمكن أن يساعد اللجنة التنفيذية على استكشاف إمكانيات لتمويل اضافى للتعزيز المؤسسي مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات المعقدة للامتثال لتعديل كيغالى، والتمويل المطلوب لتنفيذ المرحلة الأولى من خطط الخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون.

طلب لمراجعة التعزيز المؤسسي ومستويات التمويل

41 إذ يلاحظ أن خط أساس الهيدروفلوروكربون للامتثال سيجرى وضعه في عام 2025 لبلدان المادة 5 المجموعة 1، ولم يتم حتى الآن الموافقة على تمويل إعداد الخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون وأن خطط الخفض التدريجى الفعلية يمكن الموافقة عليها بحوالى سنتين بعد الموافقة على تمويل إعداد هذه الخطط، قد ترغب اللجنة التنفيذية أن تطلب من الأمانة أن تقدم تحليلا لمشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل في تاريخ لا يتجاوز الاجتماع الثانى في عام 2025.

استعراض شكل الإبلاغ عند تجديدات التعزيز المؤسسي

42- بالرغم من أن الشكل الجديد للإبلاغ، الذي يشمل مؤشرات محددة، تمت الموافقة عليه في الاجتماع الرابع والسبعين،[26] اضطلعت الأمانة بتحليل للتقارير المكتوبة باستخدام الشكل الجديد للتأكد من أنها تحتوى على معلومات لوصف نتائج تنفيذ مشروعات تجديد التعزيز المؤسسي. وتأكدت الأمانة عما إذا كانت مؤشرات الأداء التى تقررت في نفس الاجتماع تستخدم في التقارير، وما إذا كانت التقارير المقدمة إلى الاجتماع الخامس والثمانين وما بعد ذلك قد تضمنت السياسة الجنسانية للصندوق المتعدد الأطراف. ولاحظت الأمانة وجود مسائل متكررة في التقديمات، بما في ذلك، من بين جملة أمور، الافتقار إلى الوضوح المتعلق بمفاهيم إنفاذ تدابير الرقابة ورصد المواد المستنفدة للأوزون التى أزيلت ومنع الإتجار غير القانونى ورصد بيانات صادرات/واردات المواد المستنفدة للأوزون؛ تعاريف غير واضحة لاجتماعات وأغراضها؛ إزدواج المعلومات المبلغة بموجب شرائح خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وقد تم حل هذه المسائل عامة من خلال المناقشات بين الأمانة والوكالات الثنائية والمنفذة ذات العلاقة.

[26] في الاجتماع الرابع والسبعين، استعرضت اللجنة التنفيذية شكل الإبلاغ لطلبات تجديد التعزيز المؤسسي الذى كان مستخدما منذ الاجتماع الحادى والستين.

43 عند استعراض مؤشرات الأداء الواردة في التقارير المقدمة لطلب تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي القائمة بذاتها، لاحظت الأمانة أن مدى واسع من المؤشرات قد اختارته بلدان المادة 5 لكل هدف، الكثير منها لم يهدف لتلبية أهداف التعزيز المؤسسي. ويرد في المرفق الثالث من هذه الوثيقة جدولا يوجز مؤشرات الأداء المستخدمة لكل هدف للتعزيز المؤسسي.

44 على أساس الاستعراض الوارد أعلاه، وملاحظة أن تعديل كيغالى بدأ نفاذه في 1 يناير/كانون الثانى 2019، اعتبرت الأمانة أنه من الضرورى:

(أ) تحديث شكل التقارير النهائية للتعزيز المؤسسي وطلبات التجديد، بما في ذلك النظر في تكامل هذه المشروعات في خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، من خلال إدراج أهداف جديدة تتعلق بتنفيذ تعديل كيغالى والسياسة الجنسانية للصندوق المتعدد الأطراف؛

(ب) تحديد مؤشرات الأداء الأكثر علاقة واعتمادا ووثوقا بكل هدف من أهداف مشروعات التعزيز المؤسسي ويمكن أن تستخدمها بلدان المادة 5 بطريقة متسقة.

45 إن التحديثات المقترحة على شكل الإبلاغ سيوفر وضوحا أكبر ويسمح للأمانة بأن تقدم للجنة التنفيذية تحليلا دقيقا أكثر لأثر تمويل التعزيز المؤسسي. ومع ذلك، ونظرا للقيود التى فرضتها جائحة كوفيد-19، لم تتمكن الأمانة من مناقشة الوكالات الثنائية والمنفذة بشأن مسائل متعلقة باستعراض شكل الإبلاغ لمشروعات التعزيز المؤسسي الحالية، واختيار مجموعة من مؤشرات الأداء يمكن استخدامها بشكل منتظم من قبل جميع بلدان المادة 5. وتقترح الأمانة مناقشة هذه المسائل مع الوكالات الثنائية والمنفذة وتقديم تقرير إلى اللجنة التنفيذية في اجتماع قادم.

التوصية

46- قد ترغب اللجنة التنفيذية في:

(أ) الإحاطة علما باستعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74(د)) الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/84؛

(ب) وضع مستوى تمويل لدعم التعزيز المؤسسي يأخذ في الاعتبار الأنشطة التى ستحتاجها بلدان المادة 5 للاضطلاع ببدء أنشطة لتنفيذ تعديل كيغالي وتلبية تدابير الرقابة الأولى للخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون خلال الفترة 2020-2030، بينما تواصل في نفس الوقت تنفيذ خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية

(ج) أن تنظر في ما إذا كان ينبغي تمديد مراحل تنفيذ مدة تجديد التعزيز المؤسسي من سنتين كما هو الحال الآن إلى ثلاث سنوات لمقترحات تجديد التعزيز المؤسسي المقدمة إلى الاجتماع الثامن والثمانين وما بعد ذلك؛

(د) أن تطلب من الأمانة أن تناقش مع الوكالات الثنائية والمنفذة مسائل تتعلق باستعراض الشكل الحالى للتقارير النهائية وطلبات تمديد تمويل التعزيز المؤسسي، واختيار مجموعة من مؤشرات الأداء يمكن أن تستخدمها جميع بلدان المادة 5 بشكل منتظم، وإبلاغ اللجنة التنفيذية في اجتماع قادم؛

(هـ) أن تطلب من الأمانة أن تقدم استعراضا اضافيا لمشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل في موعد لا يتجاوز الاجتماع الثانى في عام 2025.

المرفق الأول

موجز لإعداد القواعد والسياسات لتمويل مشروعات التعزيز المؤسسي

1- في اجتماعها الخامس (نوفمبر/تشرين الثاني 1991)، أقرت اللجنة التنفيذية أن "تقديم الدعم للتعزيز المؤسسي لبلد من بلدان المادة 5، بالرغم من أنه غير وارد صراحة في المبادئ التوجيهية بشأن التكاليف الإضافية التي اعتمدتها الأطراف، يكون، في حالات استثنائية، عنصرا أساسيا في تحقيق أهداف الصندوق المتعدد الأطراف وبروتوكول مونتريال. وبناء عليه، ينبغي تقديم تمويل محدود أو مساعدة من جانب الصندوق للتعزيز المؤسسي. وينبغي أن تقرر اللجنة التنفيذية مستوى مثل هذا التمويل على أساس توصية من الأمانة مع مراعاة كمية المواد الخاضعة للرقابة التي يستهلكها البلد والروابط بين التعزيز المؤسسي ومشروعات التنفيذ الخاصة"[1].

2- وفي اجتماعها السابع (يونيه/حزيران 1992)، نظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقة المتعلقة بالتعزيز المؤسسي[2]، التي احتوت على بعض الأرقام الإرشادية للدعم المؤسسي، يمكن أن تكون بمثابة مبادئ توجيهية للوكالات المنفذة وبلدان المادة 5 والبلدان المانحة. وحددت الوثيقة ثلاثة عناصر لتمويل الدعم المؤسسي، وهي المعدات المكتبية، وتكاليف الموظفين وتكاليف التشغيل. وخلال المناقشة، شعر بعض الأعضاء أن هناك حاجة إلى إجراء تحليل على أساس كل حالة على حدة للاحتياجات من التعزيز المؤسسي في كل بلد. وبالرغم من أن الحد الأقصى من المبالغ يمكن تحديده، ينبغي أن يتمكن كل بلد من تقرير طريقة تخصيص الأموال في ضوء الظروف الخاصة السائدة في البلد. ورأوا أيضا أنه في بعض البلدان، قد يكون من الضروري أن تكون المبالغ أعلى من المبالغ المقترحة في الوثيقة. وبعد ذلك، اعتمدت اللجنة التنفيذية ضمن جملة أمور التوصيات التالية[3] ووافقت على التمويل الأول لمشروعات التعزيز المؤسسي:

(أ) النظر في طلبات بلدان المادة 5 التي تطلب الحصول على المساعدة للتعزيز المؤسسي، وأن يكون هذا النظر على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة الظروف الخاصة التي تؤثر على إزالة المواد المستنفدة للأوزون في البلد مع مستوى التمويل؛

(ب) ينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو تقديم الموارد اللازمة لتمكين تعزيز آلية داخل البلد لتيسير التنفيذ السريع لمشروعات إزالة المواد الخاضعة للرقابة، فضلا عن كفالة الاتصال بين البلد من ناحية، واللجنة التنفيذية والأمانة والوكالات المنفذة من ناحية أخرى؛

(ج) ينبغي أن ينظر في طلبات التعزيز المؤسسي باعتبارها مشروعات خاصة خاضعة لموافقة اللجنة التنفيذية على أساس طلب مكتوب يقدمه الطرف المعني. غير أنه، في سبيل تفادي أي تأخيرات ممكنة في تقديم الدعم، تستطيع الوكالات المنفذة أن تستعرض وتنفذ تلك الطلبات ضمن برامج عملها، إلا في الحالات التي يكون فيها التمويل المطلوب أكثر من 500,000 دولارا أمريكيا، وأن تقوم بتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة التنفيذية كلما تمت الموافقة على تنفيذ الطلبات المذكورة؛

(د) ينبغي أن تدرج طلبات الحصول على التعزيز المؤسسي في البرنامج القطري للطرف الذي يطلب تلك المساعدة. بيد أن طلبات المساعدة يمكن أن تقدم على حدة بوصفها مشروعات قائمة بذاتها قبل تقديم البرنامج القطري، عندما تقتضي الظروف ذلك.

---

[1] UNEP/OzL.Pro/ExCom/5/5/Rev.2 والفقرة 28(د) من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/5/16.

[2] UNEP/OzL.Pro/ExCom/7/20.

[3] الفقرة 74 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/7/20.

3- وفي اجتماعها التاسع عشر (مايو/أيار 1996)، اعتمدت اللجنة التنفيذية المبادئ التوجيهية لتجديد مقترحات التعزيز المؤسسي[4] (المقرر 29/19). وأشارت المبادئ التوجيهية إلى أنه بالنسبة للمشروعات الجديدة للتعزيز المؤسسي، ستكون الموافقة لفترة ثلاث سنوات، بينما ستكون التجديدات الأولية عند نفس مستوى التمويل كل سنة حسب الموافقة الأولى لفترة سنتين وستكون مشروطة بتقديم تقرير عن التقدم المحرز وخطة مفصلة للعمل في المستقبل. وسيكون أي تجديد لاحق لفترة سنتين أيضا.

4- وفي اجتماعها الثلاثين، نظرت اللجنة التنفيذية في التقرير النهائي بشأن تقييم عام 1999 لمشروعات التعزيز المؤسسي[5] ومشروع خطة عمل للمتابعة. وفي المقرر 7/30، قررت اللجنة التنفيذية ما يلي، ضمن جملة أمور:

(ب) أن تحث جميع البلدان العاملة بمقتضى المادة 5 التي لديها مشروعات دعم مؤسسي أن تضمن:

(1) منح وحدة الأوزون الوطنية ولاية واضحة ومسؤولية لتنفيذ العمل اليومي إعداد وتنسيق، وكلما كان متعلقا بذلك، تنفيذ أنشطة الحكومة لتلبية التزاماتها بمقتضى بروتوكول مونتريال، ويتطلب هذا أيضا الوصول إلى متخذي القرارات والوكالات المنفذة؛

(2) وضع وقدرات وحدة الأوزون الوطنية وتواصل عمل العاملين والموارد وخط القيادة داخل الهيئة المسؤولة عن قضايا الأوزون تمكن وحدة الأوزون الوطنية من تنفيذ مهماتها على أكمل وجه؛

(3) أن تعهد إلى موظف من مستوى رفيع أو وظيفة داخل الهيئة المسؤولة الساملة للإشراف على عمل وحدة الأوزون الوطنية وضمان أن العمل المتخذ كاف ليلبي الالتزامات بمقتضى البروتوكول؛

(4) هياكل الدعم الضروري، مثل لجان التوجيه أو الأفرقة الاستشارية موجودة، وتشرك السلكات المناسبة الأخرى والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛

(5) الموظفين والموارد المالية والمعدات التي يوفرها الصندوق متعدد الأطراف تخصص بالكامل لمهمة القضاء على استهلاك وإنتاج المواد المستنفدة للأوزون وتتاح لوحدة الأوزون الوطنية؛

(6) خطط العمل السنوية لوحدة الأوزون الوطنية تعد وتتكامل في عمليات التخطيط الداخلية للسلطات؛

(7) إعداد نظام يعتمد عليه أجمع ورصد البيانات بشأن واردات وصادرات وإنتاج المواد المستنفدة للأوزون؛

(8) التدابير المتخذة والمشاكل التي يجري مواجهتها تبلغ إلى الأمانة و/أو الوكالة المنفذة المسؤولة عن مشروع الدعم المؤسسي عندما تكلب ذلك اللجنة التنفيذية؛

(ج) أن تطلب إلى الأمانة، بالتعاون مع البلدان التي تعمل بمقتضى المادة 5 وغير العاملة لمقتضى المادة 5 المهتمة والوكالات المنفذة، إعداد مبادئ توجيهية عامة لاتفاقات بين الحكومات والوكالات المنفذة بشأن مشروعات دعم مؤسسي جديدة ومتجددة تدرج في العناصر تجت البند (ب)، بينما يجري

[4] UNEP/OzL.Pro/ExCom/19/52 والتصويب 1.
[5] UNEP/OzL.Pro/ExCom/30/6 والتصويب 1.

التسليم بأن الاتفاقات ينبغي أن تكون ملائمة ومتكيفة لحالات معينة في البلدان المختلفة. وينبغي أن تؤكد هذه المبادئ على أن الأعمال التي يضطلع بها ينبغي إقرارها بصورة عامة فقط في اتفاق الدعم المؤسسي؛

(د) أن توجه الوكالة المنفذة المسؤولة عن مشروع دعم مؤسسي متابعة حالة القضاء التدريجي والمشاكل التي تواجهها وحدة الأوزون الوطنية ومناقشة واقتراح حلول ممكنة مع وحدات الأوزون الوطنية؛

(هـ) أن توجه جميع الوكالات المنفذة ضمان أن مقترحاتها بمشروعات تقوم على أساس التخطيط الاستراتيجي الحالي لحكومة البلد العامل بمقتضى المادة 5 وضمان أن وحدة الأوزون الوطنية تشترك بالكامل في تخطيط وإعداد المشروعات، وأن توفر لوحدات الأوزون الوطنية بصورة مستمرة معلومات عن التقدم المحرز في التنفيذ ومساعدتها على تحسين قدرتها على الرصد وتقييم المشروعات المنفذة وتأثيراتها على المستوى القطري؛

(و) أن تطلب إلى الوكالات المنفذة أن تحدد إجراء يبرر إعادة تخصيص الأموال فيما بين أبواب ميزانية مشروعات الدعم المؤسسي وإبلاغ الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة التنفيذية؛

(ز) أن تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية استعراض ما إذا كان الإبلاغ عن التقدم المحرز الربع سنوي يمكن تمديده إلى فترات ستة أشهر وإبلاغ ذلك إلى الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة التنفيذية.

5- واستجابة للمقرر 7/30، نظرت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني والثلاثين (ديسمبر/كانون الأول 2000) في وثيقة متعلقة بالمبادئ العامة للاتفاقات بين الحكومات والوكالات المنفذة بشأن مشروعات التعزيز المؤسسي الجديدة والمجددة[6]. وأدرجت الوثيقة العناصر المشار إليها في المقرر 7/30 في الأقسام ذات الصلة في وثائق اتفاقات اليونيب واليونيدو. واستنادا إلى هذه الوثيقة، طلبت اللجنة التنفيذية إلى اليونيب واليونيدو جملة أمور من بينها نقل بعض العناصر في الفقرة (ب) من المقرر 7/30 في نموذج الاتفاق المنقح من القسم 3-3 "الافتراضات" إلى القسم 6-4-1 "الأحكام والشروط العامة"؛ وطلبت إلى البنك الدولي إعادة النظر في رسالة التعديل المقترحة حتى تتمشى مع المقرر 7/30 (المقرر 15/32).

6- وبعد ذلك، في اجتماعها الثالث والثلاثين (مارس/آذار 2001)، أحاطت اللجنة التنفيذية علما بالتعديلات المقترحة من الوكالات المنفذة على اتفاقاتها لمشروعات التعزيز المؤسسي، على النحو الوارد في الوثيقة المتعلقة بالمبادئ العامة للاتفاقات بين الحكومات والوكالات المنفذة بشأن مشروعات التعزيز المؤسسي الجديدة والمجددة (متابعة للمقرر 15/32)[7]. ومن خلال المقرر 12/33، أحاطت اللجنة التنفيذية علما مع التقدير بمقترحات اليونيب واليونيدو والبنك الدولي للامتثال لمتطلبات المقررين 7/30 و15/32، وطلبت إلى الوكالات المنفذة جملة طلبات من بينها تطبيق تلك المتطلبات الجديدة في جميع الاتفاقات في هذا المجال في المستقبل.

7- وفي الاجتماع الخامس والثلاثين (ديسمبر/كانون الأول 2001)، وخلال المناقشة بشأن دراسة بشأن تعريف لنقطة بداية تحديد الخفض المستدام لما تبقى من استهلاك المواد المستنفدة للأوزون المؤهل للتمويل من جانب الصندوق المتعدد الأطراف (متابعة للمقرر 66/34(أ))[8]، قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحا لتنفيذ المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني والثلاثين[9]. وتضمن الاقتراح قسما

[6] UNEP/OzL.Pro/ExCom/32/18.
[7] UNEP/OzL.Pro/ExCom/33/16.
[8] البند 7(أ) من جدول الأعمال، استنادا إلى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/35/61.
[9] UNEP/OzL.Pro/ExCom/35/CRP.1.

عن مشروعات التعزيز المؤسسي، يقترح ضمن جملة أمور أن تتم الموافقة على هذه المشروعات وتجديداتها بمستوى نسبته 30 في المائة أعلى من المستوى المتفق عليه تاريخيا. وهذا سيساعد البلدان على تنفيذ الإطار الاستراتيجي الجديد المتفق عليه، وسيعطيها المزيد من الدعم لمجالات حرجة مثل توعية الجمهور. وبالإضافة إلى هذه الزيادة المباشرة في التمويل، سيتم تزويد اليونيب بمبلغ قدره 200,000 دولار أمريكي سنويا لدعم التوعية العامة، وستتلقى البلدان دعما معززا مباشرا بشأن السياسات والمسائل الجوهرية من خلال برنامج المساعدة على الامتثال التابع لليونيب. ومن الملاحظ أيضا أنه من المرجح أن تتلقى البلدان التي تنفذ خطط الإزالة الوطنية تمويلا للتعزيز المؤسسي عند مستوى أعلى من المستوى المتوقع لتيسير تنفيذ المشروع الوطني، على النحو الموافق عليه صراحة في اتفاقات الإزالة ذات الصلة.

8- وبعد ذلك، في المقرر 57/35، قررت اللجنة التنفيذية أن جميع مشروعات التعزيز المؤسسي وتجديداتها سيتم الموافقة عليها بمستوى نسبته 30 في المائة أعلى من المستوى المتفق عليه تاريخيا. وأشارت اللجنة التنفيذية أيضا في نفس المقرر إلى أن الزيادة بنسبة 30 في المائة في مستوى تمويل التعزيز المؤسسي "ينبغي أن يسود بالنسبة لبلدان المادة 5 لغاية عام 2005 إلى أن يتم استعراضه مرة أخرى. وسيشمل هذا الاقتراح أيضا التزاما واضحا بأن هذا المستوى من التعزيز المؤسسي [التمويل] أو المستوى القريب منه ينبغي أن يسود بالنسبة لجميع بلدان المادة 5 لغاية ما لا يقل عن عام 2010، حتى إذا كان ينبغي أن تزيل هذه البلدان بشكل مبكر". ونظرا لأن التعزيز المؤسسي والأنشطة غير الاستثمارية الأخرى تسهم في التخفيضات في استخدام المواد المستنفدة للأوزون، حدد المقرر 57/35 أيضا لهذه المشروعات قيمة الإزالة بمبلغ 12.10 دولارات أمريكية للكيلوغرام. وبعد ذلك، وافقت اللجنة التنفيذية في المقرر 7/36 على أن هذه القيمة لن يتم تطبيقها على أنشطة التعزيز المؤسسي الممولة في بلدان الاستهلاك المنخفض.

9- ولاحظ المقرر 57/35 أيضا أنه "بالإضافة إلى هذه الزيادة المباشرة في التمويل، سيتم تزويد اليونيب، على النحو المتفق عليه في عام 2000، بمبلغ قدره 200,000 دولار أمريكي سنويا لدعم التوعية العامة، وستتلقى البلدان دعما معززا مباشرا بشأن السياسات والمسائل الجوهرية من خلال البرنامج الجديد للمساعدة على الامتثال التابع لليونيب. وأخيرا، تجدر ملاحظة أنه من المرجح أن تتلقى البلدان التي تنفذ خطط الإزالة الوطنية تمويلا للتعزيز المؤسسي عند مستوى أعلى من المستوى المتوقع لتيسير تنفيذ المشروع الوطني، على النحو الموافق عليه صراحة في اتفاقات الإزالة ذات الصلة."

10- وفي اجتماعها الثالث والأربعين (يوليه/تموز 2004)، عالجت اللجنة التنفيذية حالة بلدان الاستهلاك المنخفض للغاية[10] وقررت زيادة المستوى الأدنى من التمويل للتعزيز المؤسسي إلى 30,000 دولارا أمريكيا سنويا شريطة أن البلد المعني قد عين مسؤول أوزون بدوام كامل لإدارة وحدة الأوزون وتم وضع نظام وطني لإصدار التراخيص للرقابة على واردات المواد المستنفدة للأوزون (المقرر 37/43).

11- وفي الاجتماع الرابع والأربعين (نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2004)، قدمت حكومة الصين ورقة غير رسمية بشأن تعزيز بناء قدرات وحدة الأوزون في بلدان المادة 5 في المراحل النهائية لفترة الامتثال[11]. واقترحت الورقة، ضمن جملة أمور أن الصندوق ينبغي أن يزيد من المدخلات في الأنشطة غير الاستثمارية وبناء القدرات في بلدان المادة 5 في المرحلة الأخيرة من فترة الامتثال، وخصوصا في القضاء على التجارة غير المشروعة، وصياغة السياسات والإنفاذ، والنهوض بتكنولوجيا الإحلال، وإدارة المعلومات؛ وإدراج بناء قدرات وحدات الأورون الوطنية في جداول أعمال اللجنة (أي عمل وحدة الأوزون الوطنية، ومشاكل الإدارة التي تواجهها وسبل تسويتها)؛ وتعزيز شبكات اليونيب، وخصوصا أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحسين قدرات وحدات الأوزون الوطنية.

[10] UNEP/OzL.Pro/ExCom/43/49.

[11] UNEP/OzL.Pro/ExCom/44/73، المرفق العشرون.

12- وقررت اللجنة التنفيذية (المقرر 64/44) أن يعمل بعض الممثلين على المسائل في الفترة الفاصلة بين الدورات ويقدمون ورقة منحقة إلى الاجتماع الخامس والأربعين. واستجابة للمقرر 64/44، قدمت حكومة الصين ورقة إضافية تمد من المقترح لتعزيز قدرات وحدة الأوزون الوطنية في بلدان المادة 5 في المراحل الأخيرة لفترة الامتثال للبروتوكول[12]. وفيما يتعلق بالقدرات المؤسسية، اقترحت الورقة أن على اللجنة أن تستعرض شروط الامتثال القادمة، والتكيف والمهام ومدى قابليتها لإجراءات التشغيل الحالية وآليات التشغيل. وينبغي أن تدرج مسائل مثل بناء قدرات وحدة الأوزون الوطنية وحالة العمل في جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات اللجنة التنفيذية. وينبغي دعم بلدان المادة 5 وتيسيرها في مواصلة تعزيز سياساتها وقوانينها ولوائحها للامتثال، حتى تتعزز قدرات حكوماتها على رصد الامتثال وإدارته.

13- ومن خلال المقرر 55/45، طلبت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة أن تتوسع في الورقة من الصين وتقدم إلى الاجتماع السابع والأربعين النتائج الأولية لتحليل لمزيد من العمل المحتمل والسياسات اللازمة للمساعدة على الامتثال لشروط الإزالة لجميع المواد المستنفدة للأوزون التي يغطيها بروتوكول مونتريال، بما في ذلك استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي المتوقعة في إطار المقرر 57/35.

14- وفي الاجتماع السابع والأربعين (نوفمبر/تشرين الثاني 2005)، نظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقة المتعلقة بمزيد من العمل المحتمل والسياسات اللازمة للمساعدة على الامتثال لجميع شروط إزالة المواد المستنفدة للأوزون، بما في ذلك استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي المتوقعة في إطار المقرر 57/35[13]. وكانت المسائل المعروضة في الوثيقة تندرج في ثلاث فئات، وهي مدى كفاية التعزيز المؤسسي الجاري وأنشطة بناء القدرات في دعم الإزالة والامتثال لتدابير الرقابة في بروتوكول مونتريال حتى - وبما في ذلك - عام 2010؛ وتقييم أولي لفرص إدارة أكثر كفاءة وفاعلية لتجديدات مشروعات التعزيز المؤسسي. وقدمت الورقة بعض الاستنتاجات، بما في ذلك اقتراح بأن تدابير الدعم المؤسسي الموجودة بالفعل تشكل استجابة مناسبة للوفاء باحتياجات بلدان المادة 5 فيما يتعلق بالتزاماتها للامتثال بموجب البروتوكول حتى - وبما في ذلك - تاريخ 1 يناير 2010.

15- وفي المقرر 49/47، قررت اللجنة التنفيذية ما يلي:

(أ) أن تلاحظ أن تدابير معينة قد اتخذت في فترة الامتثال لايجاد مساندة مؤسسية اضافية ومضمونة ولإعادة تركيز عمل اللجنة التنفيذية على تسهيل الامتثال؛

(ب) أن توافق على أن التدابير التي سبق اتخاذها فعلا انما تمثل استجابة مناسبة لتلبية احتياجات بلدان المادة 5 فيما يتعلق بامتثالها لالتزامات بروتوكول مونتريال حتى - وبما في ذلك - تاريخ 1 يناير 2010؛

(ج) أن تلاحظ أن الخطوات المتوقعة التي ستلزم بلدان المادة 5 للوفاء بالتزاماتها في مجال الامتثال بعد 2010 تدل على أن المساندة التمويلية للتعزيز المؤسسي قد يلزم استمرارها بعد 2010؛

(د) أن ترتيبات التمويل الممكنة ومستويات مساندة التعزيز المؤسسي بعد 2010 ينبغي تفحصها في نهاية 2007؛

(ه) أن تستكشف المدى والطبيعة والأهلية لأية تدابير إضافية يمكن النظر فيها لقيام اللجنة التنفيذية بتمويل الدراسات المسحية والتدابير المؤسسية و/أو الأنشطة التحضيرية الأخرى لازالة الـHCFC في ضوء نتائج الدراسة عن سياسة الصين والدراسات المسحية التي يقوم بها اليوئنديبي؛

[12] UNEP/OzL.Pro/ExCom/45/47.
[13] UNEP/OzL.Pro/ExCom/47/53.

(و) أن تعترف بأن مساندة التعزيز المؤسسي قد يقتضي الأمر مراجعتها وفقا للخطوط الارشادية الصادرة عن اللجنة التنفيذية عندما يقوم أحد البلدان باعادة النظر رسميا في خط الأساس لديه مع الأطراف في البروتوكول؛

(ز) أن تطلب من الأمانة أن تعد للاجتماع التاسع والأربعين، في تشاور مع الوكالات المنفذة، ورقة تتفحص الجدارة النسبية للاستعاضة عن المتطلبات الحالية لتقديم طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي، بترتيب مبسط يستعمل التقرير عن التقدم المحرز عن تنفيذ البرامج القطرية، والذي تقدمه الآن سنويا جميع بلدان المادة 5 التي تتلقى مساندة من الصندوق المتعدد الأطراف، مع دورة سنوية لتمويل التجديدات ولكن بدون تغيير المستويات السنوية للتمويل الذي يقدمه الصندوق.

16- وفي الاجتماع التاسع والأربعين (يوليه/تموز 2006)، نظرت اللجنة التنفيذية في الجدارة للاستعاضة عن الشروط الحالية لتقديم طلبات لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي بترتيب مبسط[14]. وخلصت الوثيقة إلى أن بعض السمات الرئيسية للترتيبات الجارية، وخصوصا تلك المرتبطة بالإدارة المالية والمساءلة، قد يحتاج الأمر إلى الإبقاء عليها. وفي حالة الإبقاء على هذه السمات، سيحتاج الأمر إلى الحفاظ على النظام القائم. غير أن الأمانة ستستمر في النظر على نحو وثيق في عملية تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي وقد تكون في وضع يسمح لهل باقتراح بعض التحسينات المفصلة كجزء من الاستعراض القادم، المقرر إجراؤه في نهاية عام 2007. واقترحت الوثيقة أيضا تحسين الترتيبات القائمة لنقل آراء اللجنة التنفيذية إلى حكومات البلدان التي تم تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي فيها.

17- وفي المقرر 32/49، قررت اللجنة التنفيذية:

(أ) المحافظة في الوقت الراهن على التدابير الحالية لتقديم ودراسة طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي؛

(ب) الطلب إلى الأمانة مواصلة فحص فرص تحسين عملية تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي وتناول أية نتائج إضافية في سياق مراجعة التمويل المخصص للتعزيز المؤسسي بعد عام 2010، وذلك ليتم تقديمها إلى اللجنة التنفيذية في نهاية عام 2007 بحسب المقرر 49/47؛

(ج) الطلب إلى الأمانة تقديم مسودة ملاحظات إلى حكومات البلدان التي لديها قضايا تحتاج إلى اهتمام عاجل وذلك للمحافظة على تقدم سير العمل في الإزالة التدريجية و/أو تحقيق الامتثال، أو على نحو بديل، التعليق بشكل إيجابي على النجاحات الاستثنائية أو الإنجازات المتميزة التي حققتها هذه البلدان فيما يختص بالإزالة النهائية.

18- وفي الاجتماع الثالث والخمسين (نوفمبر/تشرين الثاني 2007)، نظرت اللجنة التنفيذية في خيارات لترتيبات التمويل والمستويات الممكنة لدعم التعزيز المؤسسي فيما بعد عام 2010، وفرص تحسين عملية تجديد التعزيز المؤسسي[15]. وقدمت استعراضا موجزا لترتيبات التمويل الجارية لمشروعات التعزيز المؤسسي، واستكشفت الفرص لترشيد طلبات تجديد التعزيز المؤسسي واقترحت مستويات مستقبلية ممكنة للتمويل لدعم مشروعات التعزيز المؤسسي. وخلصت إلى أن الدعم المقدم من الصندوق المتعدد الأطراف لمشروعات التعزيز المؤسسي ينبغي الإبقاء عليه بمستويات مشابهة للمستويات الراهنة لأن الأنشطة المتبقية في وحدات الأوزون الوطنية اللازمة لدعم أهداف الإزالة بعد عام 2010 ستكون مشابهة لتلك الأنشطة اللازمة للوفاء بأهداف إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية.

19- وفي المقرر 39/53، قررت اللجنة التنفيذية:

[14] UNEP/OzL.Pro/ExCom/49/38.
[15] UNEP/OzL.Pro/ExCom/53/61.

(أ) أن تحيط علما بأن الأنشطة المتوقعة المطلوبة من بلدان المادة 5 للوفاء بالتزامات الامتثال بعد 2010 تشير إلى أنه من المرجح وجود حاجة إلى دعم التمويل للتعزيز المؤسسي بعد 2010 وأنه ينبغي بحث ترتيبات ومستويات التمويل الممكنة لدعم التعزيز المؤسسي لما بعد 2010 مع الأخذ في الحسبان الفقرة (ب) أدناه، وخاصة في ضوء المقرر 6/XIX للاجتماع التاسع عشر للأطراف، الذي فرض التزامات جديدة فيما يتعلق بالإزالة المعجلة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية؛

(ب) أن تطلب إلى الأمانة أن تستعرض ترتيبات ومستويات التمويل الممكنة لبناء القدرات، واستكشاف نطاق وطبيعة ومدى تأهيل أية تدابير إضافية قد تنظر اللجنة التنفيذية في تمويلها لمعالجة أنشطة الإزالة التدريجية للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التي ستوافق عليها اللجنة التنفيذية بما يتمشى مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بأنشطة التعزيز المؤسسي، وتقديم تقرير إلى اللجنة التنفيذية في أخر اجتماع لعام 2009.

20- ونظرت اللجنة التنفيذية، في اجتماعها السادس والخمسين (نوفمبر/تشرين الثاني 2008)، في التقرير النهائي عن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي[16]، مفسرة أن التقييم كان جزءا من برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2008 الموافق عليه من اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث والخمسين (المقرر 7/53). وقد حددت الدراسة النظرية بشأن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي التي قدمت إلى الاجتماع الرابع والخمسين للجنة التنفيذية[17] مسائل مهمة لتحقيق أكبر تفصيلا خلال النتائج التي تم تلخيصها في هذا التقرير.

21- وفي المقرر 6/56، قررت اللجنة التنفيذية:

(أ) أن تحيط علما بالتقرير الختامي عن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/56/8؛

(ب) أن تطلب من:

(1) أمانة الصندوق أن تأخذ بعين الاعتبار نتائج هذا التقييم في استعراضها لتمويل التعزيز المؤسسي وفقا للمقرر 39/53؛

(2) الوكالات المنفذة استعراض الإجراءات اللازمة لصرف المبالغ وشروط الإبلاغ والشروط الإدارية بهدف التقليل إلى أدنى حد من حالات التأخير في تنفيذ مشروعات التعزيز المؤسسي مع ضمان استمرار المساءلة عن المنصرف من أموال التعزيز المؤسسي؛

(3) أمانة الصندوق والوكالات المنفذة والوكالات الثنائية، بالتشاور مع بلدان المادة 5، الاتفاق على مجموعة من الأهداف، والنتائج المتوقعة والمؤشرات، التي يمكن إدماجها في طلبات مد التعزيز المؤسسي مستقبلا؛

(4) الوكالات المنفذة أن ترصد تنفيذ مشروعات التعزيز المؤسسي وتقديم أي طلبات للتجديد قبل انتهاء مدة المشروع القائم بفترة لا تتجاوز ستة أشهر تمشيا مع المقرر 29/19؛

(5) أمانة الصندوق استعراض أشكال التقارير النهائية وطلبات التمديد لمشروعات التعزيز المؤسسي بهدف ترشيد الإبلاغ واستعراض المشروعات؛

[16] UNEP/OzL.Pro/ExCom/56/8.
[17] UNEP/OzL.Pro/ExCom/54/13.

(6) أن تطلب إلى اليونيب، عن طريق برنامج المساعدة على الامتثال، إتاحة بعض الوقت خلال اجتماعات الشبكات لمناقشة الإبلاغ عن التعزيز المؤسسي وأهمية تقديم طلبات التجديد في الموعد؛

(7) أن تطلب إلى اليونيب إعداد وحدة تدريب على المسائل المتعلقة بالسياسات والمسائل التقنية المرتبطة بخفض المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية مع الحصول على مدخلات تقنية من الوكالات المنفذة الأخرى، لإحاطات وحدات الأوزون الوطنية خلال اجتماعات الشبكات.

22- وفي اجتماعها السابع والخمسين (مارس/آذار – أبريل/نيسان 2009)، نظرت اللجنة التنفيذية في استعراض لترتيبات التمويل الحالية للتعزيز المؤسسي[18]، ولاحظت أن التعزيز المؤسسي كان من مسائل السياسة العامة التي تتداخل مع أمور السياسة الأخرى، مثل تمويل وإزالة الهيدروكلوروفلوروكربون، وأحالت المسألة إلى فريق الاتصال غير الرسمي المؤسس لمناقشة المسائل المتعلقة بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ورأت اللجنة التنفيذية أن التمويل المستقبلي للتعزيز المؤسسي سوف يتطلب الأخذ بعين الاعتبار كجزء من مجموعة التمويل التي كان يجب الاتفاق عليها في سياق إزالة الهيدروفلوروكلوروكربون. وبناء عليه، قررت اللجنة التنفيذية ما يلي، في المقرر 36/57:

(أ) أن تحيط علما بورقة الأمانة (الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/63) بشأن استعراض ترتيبات التمويل الحالية للتعزيز المؤسسي؛

(ب) أن تواصل تمويل طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2010 على المستويات الحالية انتظارا للحل النهائي للأمر عن طريق اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن والخمسين؛

(ج) أن تطلب إلى الأمانة استكمال العمل بشأن الأهداف والمؤشرات والنماذج حتى يمكن تطبيق النتائج على طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي المقدمة اعتبارا من بداية عام 2010 وما بعده.

23- وفي اجتماعها الثامن والخمسين (يوليه/تموز 2009)، نظرت اللجنة التنفيذية في مسألة مستويات التمويل لمشروعات التعزيز المؤسسي فيما بعد عام 2010[19]. وتمت ملاحظة أنه منذ اعتماد المقرر 49/47، نظرت اللجنة التنفيذية في ورقات سياسات عديدة بشأن التعزيز المؤسسي، وأن الوكالات المنفذة قدمت عددا من الطلبات لتجديد التمويل لمشروعات التعزيز المؤسسي فيما بعد عام 2010، ونتيجة لذلك، لم تتمكن الأمانة من التوصية بالموافقة الشمولية على تلك المشروعات. وعلى هذا الأساس، قررت اللجنة التنفيذية الموافقة على تجديدات التعزيز المؤسسي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 (المقرر 16/58).

24- وفي الاجتماع التاسع والخمسين (نوفمبر/تشرين الثاني 2009) لدى مناقشة الوثيقة بشأن نظرة عامة على المسائل التي تم تبينها أثناء استعراض المشروع[20]، لاحظت اللجنة التنفيذية أن أول خطة لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية قدمت إلى الاجتماع، اشتملت على الموافقة من حيث المبدأ على التمويل للتعزيز المؤسسي كجزء من مختلف الشرائح، رهنا بظروف الاتفاق القائم على الأداء. وطلب إلى الأمانة النظر فيما إذا كانت توافق، عند الطلب، في إدراج التمويل للتعزيز المؤسسي ضمن خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وأشار ممثل الأمانة إلى الفقرة 3 من المقرر 29/XXI. وفيما يتعلق بهذه المسألة، قررت اللجنة التنفيذية أن الأطراف من بلدان المادة 5 تتمتع بالمرونة فيما يتعلق بتقديم طلبات لتمويل التعزيز المؤسسي إما كجزء من خططها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أو بصورة منفصلة، حسب اختيارها (المقرر 17/59).

[18] UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/63.
[19] UNEP/OzL.Pro/ExCom/58/48.
[20] UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/11.

25- وفي اجتماعها التاسع والخمسين، نظرت اللجنة التنفيذية أيضا في وثيقة بشأن التعزيز المؤسسي: خيارات للتمويل بعد عام 2010[21]، وقررت تمديد الدعم المالي لتمويل التعزيز المؤسسي للأطراف من بلدان المادة 5 فيما بعد عام 2010 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2011؛ والسماح للأطراف من بلدان المادة 5 بتقديم مشروعاتها للتعزيز المؤسسي كمشروعات قائمة بذاتها أو ضمن خططها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (المقرر 47/59).

26- وفي اجتماعها الستين (أبريل/نيسان 2010)، في سياق الوثيقة بشأن نظرة عامة على المسائل التي تم تبينها أثناء استعراض المشروع[22]، نظرت اللجنة التنفيذية في مسألة سياسة تمت إثارتها بشأن تمويل تجديدات التعزيز المؤسسي, ودعيت اللجنة إلى النظر في تمديد فترة تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي الموافق عليها في الاجتماعات السابع والخمسين والثامن والخمسين والتاسع والخمسين تمشيا مع المقرر 47/59، وأن يتم النظر في طلبات التمويل التي تتجاوز ممارسات التمويل الحالية للوفاء بالمسؤوليات الإضافية لخبراء وحدة الأوزون الوطنية عند النظر في المنافع المناخية ومنافع الأوزون. وفي مقررها 10/60، قررت اللجنة التنفيذية:

(أ) تمديد تاريخ تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي التي تمت الموافقة عليها في الاجتماع التاسع والخمسين للجنة التنفيذية بما لا يتجاوز سنتين حتى ديسمبر/كانون الأول 2011 تمشيا مع المقرر 47/59؛

(ب) الطلب إلى الأمانة إعداد وثيقة عن الأهداف والمؤشرات والأشكال ذات الصلة بطلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي لتنظر فيها اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والستين؛

(ج) النظر في مسألة خيارات لتمويل مشروعات التعزيز المؤسسي في الاجتماع الحادي والستين للجنة التنفيذية.

27- وفي اجتماعها الحادي والستين (يوليه/تموز 2010)، نظرت اللجنة التنفيذية في التعزيز المؤسسي: خيارات للتمويل وأشكال لطلبات التجديد[23]، وقررت:

(أ) الإحاطة علما بالوثيقة بشأن التعزيز المؤسسي: خيارات من أجل التمويل وأشكال طلبات التجديد (UNEP/OzL.Pro/ExCom/61/49)؛

(ب) الإبقاء على تمويل دعم التعزيز المؤسسي بمستوياته الحالية، وتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي لفترة سنتين كاملتين ابتداء من الاجتماع الحادي والستين، آخذة بعين الاعتبار المقررين 17/59 و47/59(ب) اللذين يسمحان للأطراف العاملة بموجب المادة 5 بتقديم مشروعات التعزيز المؤسسي الخاصة بها كمشروعات قائمة بذاتها أو في إطار خططها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، واستعراض استمرار تمويل التعزيز المؤسسي بهذه المستويات في أول اجتماع للجنة التنفيذية في عام 2015؛

(ج) الموافقة على الشكل المنقح لطلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي والأهداف والمؤشرات المحددة، والملحقة بوصفها المرفق الخامس عشر بتقرير الاجتماع الحادي والستين[24]، والطلب من الوكالات الثنائية والمنفذة استخدام هذه الأشكال في طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي المقدمة إلى الاجتماع الثاني والستين وما بعده (المقرر 43/61).

[21] UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/53.
[22] UNEP/OzL.Pro/ExCom/60/15.
[23] UNEP/OzL.Pro/ExCom/61/49.
[24] UNEP/OzL.Pro/ExCom/61/58.

28- وفي اجتماعها الرابع والسبعين (مايو/أيار 2015)، نظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقة المتعلقة باستعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي (المقرر 43/61(ب) [25]، وقررت:

(أ) الإحاطة علما باستعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي الذي أعد وفقا للمقرر 43/61(ب)، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51

(ب) الإشارة إلى المقررات التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية بخصوص التعزيز المؤسسي وإعادة تأكيدها؛

(ج) الموافقة على جميع مشروعات التعزيز المؤسسي وتجديداتها عند مستوى نسبته 28 في المائة أعلى من المستوى المتفق عليه تاريخيا، بحد أدنى لتمويل التعزيز المؤسسي قدره 42,500 دولاراً أمريكياُ في السنة، من أجل الاستمرار في دعم الامتثال لبروتوكول مونتريال ومواجهة التحديات المتصلة بإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تمشيا مع أهداف المقرر 6/XIX والانتقال إلى البدائل التي يكون لها أقل آثر بيئي؛

(د) مراجعة التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل، في أول اجتماع للجنة التنفيذية يعقد في عام 2020؛

(ه) الاستمرار في استخدام الشكل الحالي لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي الموافق عليه في الاجتماع الحادي والستين (المقرر 43/61(ج)) مع تعديل ينبغي إدراجه في القسم 10، للإشارة إلى مؤشرات الأداء، على النحو الوارد في المرفق التاسع عشر بهذا التقرير(المقرر 51/74).

29- وفي الاجتماع الثامن والعشرين، اعتمدت الأطراف المقرر 2/XXVIII المتعلق بتعديل التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، وأمور من بينها:

(أ) أن يطلب إلى اللجنة التنفيذية أن تدرج في التعديل الأنشطة التمكينية التالية لكي تمول في إطار التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلوروية: بناء القدرات والتدريب على التعامل مع بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية في قطاع الصيانة وقطاعي التصنيع والإنتاج؛ والتعزيز المؤسسي؛ وإصدار التراخيص بموجب المادة 4 باء؛ والإبلاغ؛ ومشاريع البيان العملي؛ ووضع الاستراتيجيات الوطنية (الفقرة 20)؛

(ب) أن يوجه اللجنة التنفيذية إلى زيادة الدعم المقدم لتعزيز المؤسسات في ضوء الالتزامات الجديدة المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب التعديل (الفقرة 21).

[25] UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51.

المرفق الثاني

الوثائق الرئيسية بشأن التعزيز المؤسسي

رقم الوثيقة	الشهر/السنة	عنوان الوثيقة
UNEP/OzL.Pro/ExCom/5/5/Rev.2	نوفمبر/تشرين الثاني 1991	إجراء (لتقديم) البرامج القطرية ومقترحات المشروع إلى اللجنة التنفيذية
UNEP/OzL.Pro/ExCom/7/20	يونيه/حزيران 1992	التعزيز المؤسسي
UNEP/OzL.Pro/ExCom/19/52 & Corr.1	أبريل/نيسان 1996	مبادئ توجيهية لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي
UNEP/OzL.Pro/ExCom/28/15	يونيه/حزيران 1999	مشروعات التعزيز المؤسسي: تنفيذ المقرر 10/27
UNEP/OzL.Pro/ExCom/30/6 & Corr.1	فبراير/شباط 2000	التقرير النهائي عن تقييم 1999 لمشروعات التعزيز المؤسسي ومشروع خطة العمل للمتابعة
UNEP/OzL.Pro/ExCom/32/18	ديسمبر/كانون الأول 2000	المبادئ العامة للاتفاقات بين الحكومات والوكالات المنفذة بشأن المشروعات الجديدة والمجددة للتعزيز المؤسسي (المقرر 7/30(ج))
UNEP/OzL.Pro/ExCom/33/16	مارس/آذار 2001	المبادئ العامة للاتفاقات التي تعقد بين الحكومات والوكالات المنفذة بشأن مشروعات التعزيز المؤسسي الجديدة والمجددة (متابعة للمقرر 15/32)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/34/53	يوليه/تموز 2001	التخطيط الاستراتيجى: مقترحات لتنفيذ أطار العمل للاهداف والأولويات والمشاكل والمنهجيات فى مجال التخطيط الأستراتيجى للصندوق المتعدد الأطراف خلال مرحلة الأمتثال
UNEP/OzL.Pro/ExCom/35/61 and Corr.1	ديسمبر/كانون الأول 2001	دراسة لتعيين نقطة بداية لتحديد الاستهلاك المؤهل للحصول على ODS المتبقي من الـ تمويل من الصندوق المتعدد الأطراف: متابعة للمقرر 66/34 (أ)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/43/49	يوليه/تموز 2004	الآثار المحتملة لزيادة المبالغ اللاحقة الموافق عليها لمشروعات التعزيز المؤسسي (المقرر 22/42(ب))
UNEP/OzL.Pro/ExCom/44/CRP.1	ديسمبر/كانون الأول 2004	تعزيز بناء قدرات وحدة الأوزون الوطنية في بلدان المادة 5 في المراحل النهائية من فترة الامتثال لبروتوكول مونتريال – اقتراح مقدم من حكومة الصين
UNEP/OzL.Pro/ExCom/45/47	أبريل/نيسان 2005	تعزيز بناء القدرات في وحدات الأوزون الوطنية لبلدان المادة 5 في المراحل النهائية لفترة الامتثال لبروتوكول مونتريال (متابعة للمقرر 64/44)

رقم الوثيقة	الشهر/السنة	عنوان الوثيقة
UNEP/OzL.Pro/ExCom/47/53	نوفمبر/تشرين الثاني 2005	النتائج التمهيديّة لتحليل يتعلّق بخطوة وسياسات عامة ممكنة مطلوبة لمساعدة الامتثال بكافة متطلّبات إزالة الموادّ المستنفدة للأوزون ، بما في ذلك مراجعة مشروعات التعزيز المؤسسي التي جرى التفكير فيها وفقاً للمقرّر 57/35 (متابعة المقرّر 55/45)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/49/38	أبريل/نيسان 2006	المزايا النسبية لاستبدال المتطلبات الحالية لتقديمات طلبات تجديد مشروع تعزيز مؤسسي، بتدبير مبسّط (متابعة المقرّر 47/49)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/53/61	نوفمبر/تشرين الثاني 2007	ورقة بشأن خيارات عن ترتيبات التمويل الممكنة ومستويات مساندة التعزيز المؤسسي ما بعد عام 2010، و فرص تحسين عملية تجديد التعزيز المؤسسي (متابعة للمقرّرين 49/47 و 32/49)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/54/13	أبريل/نيسان 2008	دراسة نظرية عن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي
UNEP/OzL.Pro/ExCom/56/8	نوفمبر/تشرين الثاني 2008	التقرير النهائي عن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي
UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/63	أبريل/نيسان 2009	التعزيز المؤسسي ما بعد عام 2010: التمويل ومستويات المساندة (متابعة للمقرر 39/53)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/58/48	يوليه/تموز 2009	التعزيز المؤسسي: خيارات للتمويل ما بعد عام 2010 (متابعة للمقرر 39/53 والمقرر 36/57(ب))
UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/53	نوفمبر/تشرين الثاني 2009	التعزيز المؤسسي: خيارات للتمويل بعد عام 2010
UNEP/OzL.Pro/ExCom/60/15	أبريل/نيسان 2010	نظرة عامة على القضايا التي تم تبينها أثناء استعراض المشروعات
UNEP/OzL.Pro/ExCom/61/49	بوليه/تموز 2010	التعزيز المؤسسي: خيارات من أجل التمويل وأشكال طلبات التجديد
UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51	مايو/أيار 2015	استعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي (المقرر 43/61(ب))
UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/6	أبريل/نيسان 2017	معلومات ذات صلة بوضع مبادئ توجيهية بشأن تكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5: الأنشطة التمكينية
UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/7	أبريل/نيسان 2017	معلومات ذات صلة بوضع مبادئ توجيهية بشأن تكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5: التعزيز المؤسسي

رقم الوثيقة	الشهر/السنة	عنوان الوثيقة
UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/63	ديسمبر/كانون الأول 2018	تحليل الواجبات والتكاليف المرتبطة بوحدات إدارة المشروعات والمدىالذي يمكن للوكالات أن تعهد فيه بالواجبات الإدارية لمؤسسات أخرى

المرفق الثالث

موجز لمؤشرات الأداء المستخدمة لغرض التعزيز المؤسسي

الأهداف	عدد المؤشرات المستخدمة	مؤشرات SMART[26] (%)	مؤشرات غير متكملة[27] (%)
1: اعتماد/تنفيذ التشريعات والقواعد للرقابة على المواد الخاضعة للرقابة ورصدها			
إدخال وتنفيذ نظام التراخيص والحصص	15	60	38
إنفاذ تدابير الرقابة من أجل إدامة إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية والمواد المستنفدة للأوزون الأخرى	11	63	36
رصد التجارة غير المشروعة بالمواد المستنفدة للأوزون (جميع المواد المستنفدة للأوزون)	14	40	52
التصديق على تعديلات بروتوكول مونتريال	5	70	27
إدخال/مراجعة التشريعات لتنفيذ تعديل كيغالي	3	83	13
2: جمع البيانات والإبلاغ الفعال وفي الوقت المحدد			
رصد الجمارك لإستيراد وتصدير المواد الخاضعة للرقابة	15	81	10
الإبلاغ عن بيانات المادة 7	4	99	0
الإبلاغ عن بيانات البرنامج القطري	4	99	0
3: المشاورات والتنسيق مع الوكالات الوطنية / أصحاب المصلحة			
لجان التنسيق	7	78	19
رابطات الصناعة	7	70	24
4: الإشراف على التنفيذ اللآني لأنشطة الإزالة والتخفيض في استهلاك المواد المستنفدة للأوزون			
تنفيذ خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية	19	86	12
تنفيذ الأنشطة التمكينية للتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية	8	86	8
5: زيادة التوعية وتبادل المعلومات			
نشر المعلومات إلى أصحاب المصلحة	18	55	42
احتفالات اليوم الدولي للأوزون	3	86	13
6: التعاون الإقليمي والمشاركة في اجتماعات بروتوكول مونتريال			
المشاركة في اجتماعات الشبكات الإقليمية	5	90	9
المشاركة في اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية واجتماعات الأطراف في بروتوكول مونتريال	6	90	8
7: تنفيذ السياسة الجنسانية للصندوق المتعدد الأطراف(*)			
ضمان مشاركة النساء في المسائل السياساتية وصنع القرار في بروتوكول مونتريال	11	51	47
ضمان مشاركة النساء في الأنشطة المدعومة بموجب الصندوق المتعدد الأطراف	17	58	39
التشجيع على فرص متساوية للفنيات من النساء لمزاولة المهن في قطاع التبريد وتكييف الهواء	12	58	38

(*) تم تقديم 39 مشروع من مشاريع التعزيز المؤسسي والموافقة عليها منذ اعتماد السياسة الجنسانية للصندوق المتعدد الأطراف.

[26] تشير مؤشرات "SMART" إلى: محددة وقابلة للقياس؛ ويمكن تحقيقها؛ وواقعية؛ ومحددة المدة الزمنية.

[27] لا تحتوي المؤشرات غير المكتملة على أهداف قابلة للقياس أو أهداف محددة المدة الزمنية.